عدي وبيهي:
المحاكمة والمآلات 1958-1961م

الباحث ياسين بطل
طالب باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط
المغرب

ملخص:

عديدة هي الشخصيات التي رسمت معالم تاريخ المغرب خلال مرحلتي الحماية والاستقلال، والتي تؤرخ لذاكرة الوطنية وتشكل أساس الوعي السياسي المغربي المعاصر، ومن بين هذه الشخصيات عامل إقليم تافيلالت السابق عدي وبيهي. يمثل الرجل أنموذجاً للزعامات التقليدية المحلية؛ تميز مساره بالعديد من التحولات خلال مرحلة الحماية، وقادته الظروف السياسية التي خلقها واقع الاستقلال إلى الواجهة سنة 1957م، بعد قيادته للأحداث المسلحة بناحية تافيلالت، والتي انتهت بتسليم العامل لنفسه ومن معه من الذين شاركوا في الأحداث، فتم استعادة الأمن في المنطقة، وسيق الجميع إلى المحاكمة التي أقيمت نهاية سنة 1958م؛ عكست تلك الأحداث صورة الواقع السياسي والاجتماعي للمغرب المستقل.

كلمات مفتاحية: عدي وبيهي، الحسن اليوسي، الاستقلال، أحداث تافيلالت.

Summary:

The history of Morocco has been shaped by many figures during the protectorate and independence periods, marking the national memory and forming the foundation of Moroccan political consciousness throughout the 20th century. Among these figures, Addi Ou Bihi, the governor of the Tafialet region, has embodied a model of traditional local leadership in the midst of substantial political transformations under the protectorate. The circumstances of the post-independence period led him to the forefront of the political scene in 1957 after leading armed uprisings in the Tafialet area. He evantually surrendered, along with those who participated with him, leading to a restoration of security in the region, Everyone involved were put on trial at the end of 1958; These events reflected the political and social realities of the independent Morocco.

Keywords: Addi Ou Bihi, Lahcen Lyoussi, Independence, Tafilalet Events.

تقديم:

تميزت السنوات الأولى التي أعقبت حصول المغرب على الاستقلال بالعديد من الرجات التي عكست طبيعة التصورات حول الواقع السياسي والاجتماعي آنذاك، هذه التصورات ستجد التعبير الطبيعي عنها، في المنعطفات التي خلقها واقع الاستقلال، والتي أنتجت العديد من الأحداث (أحداث تافيلالت سنة 1957م بقيادة عدي وبيهي، أحداث الريف سنتي 1958-1959م، أحداث ولماس وزمور سنة 1958م بقيادة بن الميلودي).

سعينا من خلال هذا العمل إلى الوقوف عند التطورات التي بدأت تتحدد معها معالم الدولة المستقلة، من خلال التركيز على الأحداث المسلحة التي شهدتها ناحية تافيلالت بقيادة العامل السابق للإقليم عدي وبيهي، والتي انتهت باستعادة الأمن في المنطقة، وتسليم نفسه ومن معه من الذين شاركوا في الأحداث، وسيق الجميع إلى المحاكمة التي أقيمت نهاية سنة 1958م.

وتنبع خصوصية الموضوع من كونه من أوائل الأحداث الهامة التي شهدها المغرب بعد الإعلان عن الاستقلال، وعلى رغم تلك الأهمية إلا أن الأبحاث والدراسات التي أفردت مجالا واسعًا لهذا الحدث تبقى نادرة[1]، فمعظم الدراسات التي تناولت أحداث تافيلالت تخصص حيزًا مقتضبًا للموضوع، وقد عمدنا في مقال سابق إلى تتبع المسارات التي اتخذتها شخصية عدي وبيهي خلال مرحلتي الحماية وبداية الاستقلال، وحقيقة الدور الذي لعبه الرجل في ما وقع سنة 1957م، وقد حاولنا قدر المستطاع الوقوف على بعض النقط الإشكالية التي طبعت تلك الأحداث، على الرغم من قلة المادة المصدرية، لفهم حقيقة ما جرى في منطقة تافيلالت[2].

- فما هي المسارات التي اتخذتها محاكمة عدي وبيهي؟
- وما حقيقة الدور الذي لعبه حسن اليوسي في أحداث تافيلالت؟
- وما هي المآلات التي انتهت إليها المحاكمة ورسمت معها خاتمة عدي وبيهي؟

أولا: محاكمة عدي وبيهي.

شكلت محاكمة عدي وبيهي فصلا جديدًا من فصول حكاية العامل السابق[3]، الذي قاد الأحداث المسلحة التي شهدتها منطقة تافيلالت؛ وتعود ملابسات هذه القضية، إلى الاضطرابات التي وقعت في شهر يناير 1957م، عندما كان الملك محمد الخامس يقوم برحلة إلى إيطاليا، وكان الأمير مولاي الحسن ينوب عنه في تسيير شؤون الدولة[4]. وقد آلت الأحداث في نهاية المطاف، إلى تسليم العامل نفسه ومن معه من الذين شاركوه الأحداث، فتم استعادة الأمن في المنطقة، وسيق الجميع إلى السجن، وأجري البحث القضائي وأقيمت المحاكمة التي امتدت من نهاية سنة 1958م إلى بداية سنة 1959م[5]. وعلى الرغم من أن المحاكمة كانت علنية، وحظيت بتغطية واسعة من لدن الصحافة، فإنها لم تسفر عن إماطة اللثام عن كل ملابسات القضية، فالكثير ممن عايشوا الأحداث ماتوا، أو بحكم مناصبهم كان محكومًا عليهم بواجب التحفظ[6].

كانت بداية هذه المحاكمة قبل يومين من تنصيب حكومة جديدة برئاسة عبد الله إبراهيم يوم الأربعاء 24 دجنبر 1958م[7]، والتي حلت محل حكومة بلافريج الذي قدم استقالة حكومته إلى الملك محمد الخامس في 25 نونبر 1958م[8]. كان المغرب في الثلاث شهور الأخيرة من عام 1958م، يتعرض للعديد من الهزات في مناطق والماس حيث تمرد العقيد (Le Colonel) بن الميلودي (بلملودي)، وفي الريف حيث دخلت بعض قبائل في "عصيان" ضد السلطة المركزية[9]. وقد أشار الملك إلى ذلك في حفل تنصيب الحكومة الجديدة بقوله «يجتاز وطننا في الساعة الراهنة مرحلة دقيقة من مراحل تطوره، ويواجه مشاكل كثيرة ومتنوعة تعرفها جميع

الأمم الحديثة العهد بالاستقلال»[10]. وعلى الرغم من خصوصية كل حدث على حدة، إلا أنه لا يمكن الفصل بين هذه التطورات وبين ما سبقها خاصة أحداث تافيلالت بقيادة عدي وبيهي.

1. مكونات المحكمة العدل.

افتتحت محكمة العدل أولى جلساتها يوم الإثنين 22 دجنبر 1958م بالعاصمة الرباط، وستستمر أشغالها إلى غاية السبت 31 يناير 1959م يوم صدور الأحكام؛ وبعد استعراض مكونات محكمة العدل[11]، وباقي العناصر الأساسية المشكلة لأضلاع المحاكمة، فاق عدد المتهمين في هذه القضية ثمانين شخصاً[12]، وكان على رأس المتابعين عدي وبيهي، موحى ولحسن أوهرا، حدو وميمون، سعيد بن الحسن اليوسي بالإضافة إلى أسماء أخرى. وقد شكلت هذه المحاكمة محطة اختبار حقيقة لمنظومة العدالة في مغرب ما بعد الاستقلال نظراً لخطورة التهم الموجهة إلى المعروضين على المحكمة من جهة، ولكون البحث في هذه القضية قد استغرق ما يقرب من سنة ونصف من جهة أخرى[13].

تزامن افتتاح محاكمة عدي وبيهي، مع تنصيب حكومة عبد الله إبراهيم، الشيء الذي قلص من الأهمية التي كان يمكن أن تثيرها قضية أحداث تافيلالت التي كان قد مر عليها ثلاث وعشرون شهراً[14]. كانت بداية المحاكمة صباح الاثنين، توقفت التساؤلات وانتهت شكوك الرأي العام، وأدرك الجميع أن على المسؤولين عن أحداث تافيلالت أن يواجهوا التهم التي تنتظرهم[15].

جدول (1): أعضاء محكمة العدل بالرباط في ملف أحداث تافيلالت[16].

I المكون	II الفاعلون	III الوضعية
IV هيئة المحكمة العدل 7 V	VI **الرئيس:** إبراهيم قدارة.	VII يعين بظهير شريف باقتراح من وزير العدل.
	VIII **القاضيان الفتيان:** محمد عمور، بن سودة.	IX يعينان بقرار من وزير العدل.
	X **المستشارين الرسميين:** محمد لحلو، محمد بناني، أحمد المذكوري، محمد التباري.	XI عددهم ثمانية منهم أربعة رسميون وأربعة نواب: يقع تعيينهم بظهير شريف من بين أعضاء المجلس الوطني الاستشاري.
XII النيابة العامة	XIV **المدعي العام:** أحمد بلحاج.	XV تسمى مندوبية الحكومة، تتكون من مندوب أو عدة مندوبين يقع تعيينهم بظهير شريف وباقتراح من وزير الداخلية.
2 XIII	XVI **كاتب الضبط:** المريني.	XVII يعين بقرار من وزير العدل.
XVIII هيئة الدفاع 13 XIX	XX **المحامين:** التهامي الوزاني، عبد القادر بن جلون، عبد القادر وكال، ابن عباد، رحال، علالوش، جاك قايم، باوليني، موايال، موريس بوتان، بن عطار البوحميدي، بول تساروس.	XXI XXII أعضاء هيئة المحامين في الرباط والدار البيضاء.

2. إفادات المتهمين أمام المحكمة.

افتحت محكمة العدل أشغالها بتلاوة كاتب الضبط لقرار الإحالة وصك الاتهام، الذي جاء فيه بأن عامل إقليم تافيلالت السابق متهم بالمس بأمن الدولة الداخلي والخارجي، وقطع الطريق على المواطنين، وحصار القرى واحتلال مراكز البريد، واعتراض سبيل الجيش الملكي من الدخول إلى العمالة، والتواطؤ مع دولة أجنبية، وتوزيع السلاح من أجل التمرد. كما نص على أن نفس التهم موجهة إلى كل من موحى ولحسن أوهرا، وحدو بن ميمون أوبجة. في حين كان آخرون متهمين بالمس بأمن الدولة الداخلي، والشطط في استعمال السلطة، وإقامة حصار حول بعض القرى، وإنزال عقوبات ببعض المواطنين بدون مبرر، أو انتحال الوظائف (أي مباشرة وظيفة لم يعهد بها إلى الذي باشرها)، والتحكم من دون إذن بذلك، ومهاجمة مركز الشرطة[17].

كما أكد قرار الإحالة أن الأحداث الواقعة كانت مدبرة تدبيراً محكماً، فقد استدعى عدي وبيهي العامل السابق ثلاثة آلاف رجل، ووزع عليهم السلاح، وأعطاهم أوامر باحتلال مركز البريد، وإلقاء القبض على أفراد حزب الاستقلال، وقد شرع عدي وبيهي في التنفيذ يوم 19 يناير 1957م، حيث أمر بعرقلة سير الجمهور وسفره ومحاصرة القرى، وكان ذلك يجري على يد ضابط لم "يذكر اسمه" والقبطان موحى ولحسن أوهرا، وكان يمنع خطوط البريد بتافيلالت من الاتصال بأي جهة إلا التي يريد، بعد أن استولى على مركز البريد[18].

جدول (2): المتهمين الرئيسيين في ملف أحداث تافيلالت.

XXIIIالمكون	XXIVالصفة	XXV الفاعلون	XXVIالوضعية
XXVII المتهمين 87 XXVIII	XXIX المتهمين الرئيسيين 4 XXX	XXXI عدي وبيهي.	XXXII عامل إقليم تافيلالت السابق.
		XXXIII موحى ولحسن أوهرا.	XXXIVقائد أيت عياش السابق بميدلت.
		XXXV حدو وميمون أوبجة.	XXXVIقائد كلميمة السابق.
		XXXVII سعيد اليوسي.	XXXVIII قائد بولمان السابق، (ابن أخت الحسن اليوسي).
		XXXIX احساين بن عدي وبيهي.	XL قائد كراندو السابق، (ابن عدي وبيهي).
	XLI المتهمين في حالة فرار 6 XLII	XLIII عبد السلام التمتماني، محمد التمتماني، محمد حمادي الخشبي، محمد بن محمد المنساوي، حساين اياباح، رابح السخماني، محمد ميمون (توفي).	XLIV XLV أغلبهم من منطقة الريف.

شرعت المحكمة في الاستماع لإفادة المتهم الرئيسي عدي وبيهي، وقد أعادت إفادته ملف إلى الواجهة، حيث صرح أمامها هيأتها «لقد عينني الحسن اليوسي عندما كان وزيراً للداخلية عاملا على إقليم تافيلالت، وطلب مني تنفيذ كل أوامره، ولقد كنت مخلصاً، والذي فعلته هو أنني نفذت أوامر الحسن اليوسي، كما أنه هو الذي أعطانا السلاح». هكذا بدأت المفاجآت أمام محكمة العدل[19].

وأضاف قائلًا «لقد كانت الفكرة في اجتماع قصبة تادلة أول مرة، وكانت لي معرفة باليوسي وبما أنه هو الذي عينني عاملًا، فإنني استجبت لدعوته بالطبع للاجتماع بقصبة تادلة، وحضر الاجتماع أمهروق، ومولاي عمر وباعدي قائد زاوية الشيخ، وباسو قائد قصبة تادلة، وموحى أوهرا، ومن قدموا من ناحية مطير لهم أعرفهم، والقائد باسو هو الذي أدخلني عند الوزير اليوسي، وخلال هذا الاجتماع كانت وصية الحسن اليوسي للناس هي الاستعداد. فبدأت الاستعداد لأنني كنت لا أشك في وزير جلالة الملك، ثم أن اليوسي أخبرنا أننا إذا لم نستعد فسوف نخل بأمر من أوامر جلالة الملك»[20].

كان عدي وبيهي يجيب عن أسئلة رئيس المحكمة معترفًا في كل منها بكل ما وقع، إلا أنه أكد أيضًا في الإجابة عن كل سؤال بأن الحسن اليوسي هو الذي كان دائمًا يعطي الأوامر. وفي هذا الصدد قال «لقد اجتمعنا أنا، والحسن اليوسي، واللواء لوكوك (Le Général Lecoq)، واللواء ديفاري (Le Général Divary)[21]، بإيموزار، وقال لي اليوسي أنه هو الضامن لكل ما يقع». كما أوضح «أنه اجتمع باليوسي في عمالة تافيلالت ثم في تونفيت، وكان ذلك قبل ثلاثة أشهر من الحوادث، ثم أخذ يجتمع به كل أسبوع في الرباط أثناء الإعداد النهائي، وكان يقضي إقامته بالرباط ضيفًا على الحسن اليوسي، وأن اجتماعًا انعقد بسلا حضره ضابطان فرنسيان قال فيهما اليوسي: أنهما من حزبنا وأنهما سيمدانكم بالسلاح»[22].

بعدها إفادة عدي وبيهي، طلب محاميه بول تساورس من المحكمة استدعاء شهود لم يرد ذكرهم في القائمة التي استعرضتها في جلسة الصباح، ومن الشهود الذين طالب الدفاع استحضارهم لواءان فرنسيان: لوكوك وديفاري. قال المحام تشاروس «بأنه يريد أن يسأل اللواءان في شأن المفاوضات التي جرت من أجل الحصول على السلاح: هل مع عدي وبيهي نفسه أم مع غيره؟» اعترض أحمد بلحاج من مقعده في النيابة العامة على طلب الدفاع، معللًا ذلك بأن القضية ستنظر فيها وزارة الخارجية، بينما قال الرئيس إبراهيم قدارة بأن المحكمة ستحاول إحضار الضابطين إذا أمكن ذلك[23]. وعلى هامش المحاكمة علقت جريدة العلم بالقول، إن بداية المحاكمة وضع حدًا للتساؤلات والشكوك التي كانت تنتاب الشعب، لكون التأخر في محاكمة عدي وبيهي هو الذي أظهر "تمرد" ولماس والريف[24].

وقد نفى عدي وبيهي ما إذا كانت هذه الحركة ترمي إلى إنشاء حزب جديد، وادعى أن سكان عمالته كانوا يشتكون من القياد الذين ليسوا من سكان النواحي التي يعينون على رأسها، كما وأنكر أنه ألقى القبض على القضاة وأعضاء حزب الاستقلال، كما نفى أنه تعاون مع بعض أفراد حزب الشورى والاستقلال، قائلا «بأنه لم يستطع معرفة الميول السياسية لكل واحد، وإنما وزع السلاح على جميع الحاضرين، لقد أعطيت السلاح لرجالي لكي يحفظوا الأمن»[25].

في اليوم الثاني، تم استئناف المحاكمة، وقد استمر استنطاق المتهم الرئيسي عدي وبيهي، الذي أشار أن كل من موحى أوهرا وميمون أوبجة والقائد سعيد بن الحسن اليوسي كانوا على علم بمصدر الأسلحة التي أعطاها لهم اللواء ديفاري، طبقًا لاتفاق هذا الأخير والحسن اليوسي، وأن الخطر الذي كان يهدد العرش هو حزب الاستقلال[26].

بدأت المحكمة بعد ذلك في الاستماع للمتهم الثاني لحسن موحى أوهرا قائد آيت عياش سابقًا في دائرة ميدلت، الذي صرح أمام المحكمة «أنا معين بظهير شريف، وتحت سلطة عامل، وكنت أنفذ أوامر هذا العامل، وتسأل قائلا: ألا تعتقدون أن عدم تنفيذ أوامر العامل الذي هو رئيسي، يعد عدم طاعة للدولة؟»[27]. وأضاف «أن الحسن اليوسي قال لعدي وبيهي جلالة الملك سافر سلح رجال القبائل»؛ وبحديث أوهرا عن هوية من أعطى الأمر بتوزيع السلاح يوم 19 يناير 1957م قال «لقد أعطاني العامل عدي وبيهي السلاح

وأمراني أن أذهب إلى قنطرة لأوقف الجيش الملكي وأمنعه من المرور... لقد أمد القائدان العسكريان الفرنسيان ديفاري وكوني (Le Général René Cogny)[28] عدي وبيهي بالسلاح»[29].

كما أكد موحى أوهرا أمام المحكمة وقوع اجتماع بدار اليوسي بسلا، ضم الوزير اليوسي، واللواء ديفاري والملازم أول (Le Capitaine) هيمري، وعدي وبيهي[30]. حيث قال «خلال هذه الجلسة تم الاتفاق على تسليم السلاح، وأخبر الحسن اليوسي اللواء أنه سيعطي كل السلاح لعدي وبيهي، فوافق اللواء ديفاري على أن يتشاور مع اللواء كوني، وثم الاتفاق على أن كل شيء يحدث يجب أن يكون على علم به قبل وقوعه بثمانية أيام»[31]. وأضاف أخبرني العامل أن "الثورة" ستنتقل شرارتها من تافيلالت إلى خنيفرة، ومريرت وأزرو بل وإلى الشمال (الريف)[32].

وأكد موحى أوهرا للمحكمة «بأنه لم يكن يعرف حجم السلاح ومكان تخزينه، ثم ادعى بأنه لم يقم بشيء سوى الترجمة، لكن لم ينكر حقيقة بعض ما جرى قائلًا «إننا اعتدينا على الحكام المفوضين وعلى أعضاء حزب الاستقلال، ولكن ذلك كله كان أمرًا من العامل عدي وبيهي، الذي وصله بدوره أمر بذلك من الوزير الحسن اليوسي... لقد نفذنا أوامر العامل الذي كانت له السلطة الكبرى علينا، فكان من سبب هذا التنفيذ أن زج بنا في السجن»[33].

وفي إطار متابعتها للقضية عادت جريدة العلم وعلقت بالقول يلاحظ من خلال الاستنطاق الذي جرى سواء أمام قاضي البحث أو أمام المحكمة أن المتهمين ليسوا وحدهم، كلهم يتهمون شخصًا أخر يحتل مكانة عليًا في الدولة، وهو الحسن اليوسي عضو مجلس التاج، كل أصابع المتهمين تشير إليه وتتهمه بالاتصال بالضباط الفرنسيين وتنظيم مسألة السلاح، وإعطاء الأمر لعدي وبيهي ومن معه بـــ "التمرد"، وإشعال "الثورة" في طول البلاد وعرضها، والتآمر على الدولة التي أتاحت له أن يتربع مقامًا مرموقًا بها. هذه الاتهامات الخطيرة التي تقع اليوم على كاهل الحسن اليوسي، تقتضي أن يقدم استقالته من منصبه، أو أن يعفى من المجلس الموقر، ويتقدم إلى المحكمة لتحقق في الاتهامات الخطيرة، وتقول العدالة قولها فيه[34].

وفي تطور أخر، وبعد إقحام اسم الحسن اليوسي في القضية صدر بلاغ من الديوان الملكي يقول «أن السيد لحسن اليوسي العضو في مجلس التاج قد التمس من صاحب الجلالة إعفاءه من المهام التي كانت منوطة به»[35]. وقد رفعت الحصانة عن الحسن اليوسي، بعد أن أعفاه الملك من منصب وزير التاج، وذلك بعد الاتهامات الخطيرة التي وجهت إليه من عدي وبيهي وموحى أوهرا، سواء عند قاضي التحقيق أو في محكمة العدل، ليس فقط لمشاركته في حركة "التمرد"، بل بتحريضه عليها، والتآمر مع الضباط الأجانب لإثارة الفتنة في البلاد. وبقيت الخطوة الثانية التي هي من اختصاص العدالة، ينبغي أن يلحق الحسن اليوسي ببقية المتهمين لتحقق المحكمة في شأنه، يجب أن تجري العدالة مجراها[36].

واصلت المحكمة الاستماع المتهمين، وجاء الدور على المتهم الثالث في أحداث تافيلالت، هو حدو وميمون أوبجة، عينه عدي وبيهي قائدًا بكلميمة، وقبل ذلك كان كاتبًا بالمحاكم العرفية التي أحدثها الاستعمار، في إطار ما عرف بالظهير البربري. وحول افادته قال «يوم 17 يناير 1957م استدعاني عدي وبيهي إلى قصر السوق... وأخبرني أن المغرب في خطر، وأن حزب الاستقلال يدبر المؤامرات وأنه يجب علينا أن نواجه، ولما سألته من أين نجلب السلاح، أجاب أنه سيعطينا السلاح، وليس من شأني أن أبحث عن مصدره»[37].

وأضاف «بعد عودتي من قصر السوق إلى كلميمة إثر مقابلة لعدي وبيهي، بعث لي السلاح في الصباح اليوم الموالي إلى كراندو، وفي الغد وزع السلاح على السكان، وقمت بإلقاء القبض على 8 من السكان، وعلى الحاكم المفوض دون أن يفعلوا شيءً يستلزم الاعتقال، رغم معرفتي أن ذلك ممنوع، ولكن قضية العرش هي التي دفعتني إلى ذلك، وأكد أنه التقى ضابطان فرنسيان بمكتبه وقالًا إننا جئنا بفيلقين، واحد يتوجه إلى تنجداد والآخر إلى كلميمة لحماية الفرنسيين. وفي يوم الاثنين 21 يناير 1957م، استمعنا إلى نداء سمو

الأمير مولاي الحسن، فتخليت عن العمل، وذهبت إلى تنغير لأخبر الحكومة بذلك، وفي الغد جمعنا السلاح من تنغير وتوجهنا إلى قصر السوق حيث ألقي القبض علي هناك»[38].

ثم جاء دور المتهم عسو أوموحى أوزايد، الذي لم ينكر التهم الموجهة إليه، وأضاف بأنه كل ما تم ما هو إلا تنفيذًا لأوامر العامل عدي وبيهي، وفي هذا الشأن قال «في 16 يناير استدعاني إلى كراندو وأخبرني بأن ابنه حساين سيزودنا بالأسلحة اللازمة، وأمرنا بإلقاء القبض على الحاكم المفوض، وأعضاء حزب الاستقلال»[39]. أما عدي وبيهي فقد أكد بدوره أنه كان يعطي الأمور التي تصله من الحسن اليوسي، قائلا «أنا أيضًا موظف صغير بالنسبة لمن هم أعلى مني، فإذا كان الحسن اليوسي يتمتع بثقة جلالة الملك فكيف تريد مني ألا أنفذ أوامره»[40].

وفي نفس اليوم، تم الاستماع إلى المتهم هرو أوعراجي الذي كان قائدًا مؤقتًا بأرفود بأمر من عدي وبيهي، حيث صرح «أمرني عدي وبيهي بأن استعد لتسلم السلاح في الوقت المناسب لحراسة البلاد، وذلك بأمر من جلالة الملك، ولم يكن في وسعي أن أعصي أمره، وأجبته باستعدادنا لتنفيذ أوامر جلالة الملك[41]. وأضاف «يوم 19 يناير 1957م أمرني بتوزيع رجال القبائل على المراكز التي حددها لي سابقًا، وفي اليوم الموالي أمرني بإلقاء القبض على مسيري حزب الاستقلال، وباعتقال الحاكم المفوض... وبأنه لم يكن له علم بالمؤامرة، وعلم بذلك فقط من قاضي التحقيق»، أما عدي وبيهي فقد صرح بأن القائد السابق كان على علم بجميع تفاصيل المؤامرة، وأنه كان يحضر الجلسات التي كانت تعقد في سلا بمنزل الحسن اليوسي، وأن جميع الخطط كانت تدرس بحضوره. وقد طلب المتهم من أوهرا أن يقدم شهادته في الموضوع، فأكد أن المتهم لم يحضر[42].

وأشارت جريدة العلم أن أهم ما امتازت به المحاكمة بعد استئنافها، هي تلك الخطوة التي وضعت حدًا لشكوك الناس وتساؤلاتهم الكثيرة، عن معنى التغافل عن الحسن اليوسي، فتم الإعلان بصفة رسمية بأن وكيل الدولة تلقى تعليمات صارمة من وزارة الداخلية بمتابعة الحسن اليوسي ومحاكمته[43].

استمرت المحكمة في أشغالها، بالاستماع إلى المتهم سعيد اليوسي، الذي كان قائدًا على بولمان وفي منطقة نفوذه أي غير بعيد عن بولمان، تعرض علال الفاسي في شهر شتنبر 1956م لمحاولة اغتيال ما زال التحقيق لم يكشف عن مدبرها[44]. أشار المتهم بأن عدي وبيهي قال له أن العرش مهدد ويجب على القبائل أن تستعد لحمايته، وأمرني العامل بأن أسلح رجالي، وأن أكون مستعدًا لحماية العرش. اتصلت بالحسن اليوسي فأخبرني بأن كلام عدي وبيهي غير صحيح، وأنه سيحضر في نفس المساء صحبة ابن العربي العلوي لأجل هذه الغاية. حضر الوزيران ورافقتهما إلى ميدلت، الأسلحة احتفظت بها ولم أوزعها إلى أن سلمتها بنفسي لعامل فاس الغالي العراقي. في حين قال عدي وبيهي بأن الحسن اليوسي أخبر القائد سعيد اليوسي بأن يكون مستعدًا للحوادث المقبلة، ولأن يتسلم من عدي وبيهي الأسلحة التي يريدها[45].

نودي بعد ذلك على أخيه ميلود ابن الحسن ابن سعيد اليوسي، الذي أفاد أن عدي وبيهي خاطب جمهور القبائل المتجمعة بميدلت، وقد تكدست أمامه أكوام الأسلحة، بقوله «من أراد الدفاع عن العرش فليأخذ السلاح، وليحذر الاصطدام برجال الجيش الملكي»، بعد ذلك تابعنا طريقنا إلى بولمان فصادفنا الحسن اليوسي وابن العربي العلوي، فأخبرتهما بما يقوله عدي وبيهي، فأخبراني بأن هذا غير صحيح وأنهما حضرا من أجل تكذيب هذه الدعاية[46].

ما صرح به المتهم كان مطابقًا لما سبق أن صرح به أخوه القائد السابق سعيد بن الحسن اليوسي، لكن القاضي لفت نظره إلى التناقض الواقع في تصريحاته هذه، والتي تخالف ما سبق أن صرح به أمام قاضي البحث، والذي قال فيه بأن اليوسي خطب في الناس ونال في خطابه من الأحزاب السياسية وخاصة حزب الاستقلال، وحث الناس على المقاومة والتمرد. وقد نفى عدي وبيهي ما قاله ميلود، وزاد

أن هذا الأخير اجتمع به في قصر السوق وكراندو عدة مرات، خلافًا لما قال من أنه لم يجتمع به، أما عن السلاح فقد نفى عدي وبيهي إعطاءه السلاح لميلود بن الحسين اليوسي[47].

إثر ذلك تقدم وكيل الدولة أحمد بلحاج إلى المحكمة فطلب تأخير الجلسة ليتمكن من تحديد الموقف في قضية الحسن اليوسي، وهل سينظر إليها ضمن قضية عدي وبيهي، أم تبقى قضية ينظر فيها على حدة؟ وبعد أن وافق الجميع على طلب الوكيل، أعلن الرئيس عن رفع الجلسة إلى يناير القادم[48].

ومع استمرار جريدة العلم في تتبع خيوط القضية، والتركيز على شخصية الحسن اليوسي ودوره في الأحداث، لم تجد المحكمة بدًا من الإعلان عن متابعته، إذ أصدر قاضي التحقيق أمرًا باعتقال الحسن اليوسي وزير التاج السابق، وذلك إثر القرار الذي اتخذته وزارة الداخلية بإحالته على محكمة العدل. وقد وجهت للحسن اليوسي تهمة الاشتراك في المؤامرة التي يحاكم فيها عدي وبيهي بعد الاتهامات التي وجهها المتهمون إليه في هذه القضية[49]، وقد استغل اليوسي الوضع المتأجج، بعد قرار عزله من منصبه، ففر إلى إسبانيا عبر مليلية[50].

ثانيا: الاستماع إلى الشهود والنطق بالحكم.

إفادات الشهود.

دخلت محاكمة عدي وبيهي منعطف جديد، سيكشف هو الأخر عن ملابسات هامة مع بدأ الاستماع للشهود، وعلى رأسهم اللواء (Le Général) بن حمو الكتاني، والرائد (Le Commandant) محمد ابن العربي (بلعربي)، والملازم أول (Le Capitaine) محمد بن حمو المذبوح، ومحمد عواد وزير الدفاع الوطني، والعامل الغالي العراقي...، وقد بلغ إجمالي الشهود حوالي ستة وثمانون شاهدًا[51].

جدول (3): الشهود في ملف أحداث تافيلالت.

XLVI المكون	XLVII الصفة	XLVIII الفاعلون	XLIX الوضعية
L الشهود 86 LI LII	LIII الشهود الرئيسيين 10LIV LV	LVI الحسن اليوسي[52].	LVII وزير مستشار في مجلس التاج.
		LVIII محمد بن العربي العلوي.	LIX وزير مستشار في مجلس التاج (شيخ الإسلام).
		LX اللواء بن حمو الكتاني.	LXI ممثل ديوان الأمير الحسن في أحداث تافيلالت.
		LXII محمد عواد.	LXIII ممثل ديوان الأمير الحسن في أحداث تافيلالت، ووزير الدفاع الوطني في حكومة عبد الله إبراهيم.
		LXIV الرائد محمد ابن العربي.	LXV عامل إقليم تافيلالت.
		LXVI الرائد محمد المذبوح.	LXVII عامل إقليم ورزازات سابقًا، ووزير البريد في حكومة عبد الله إبراهيم.

		LXVIII الغالي العراقي.	LXIX عامل إقليم فاس.
		LXX عسو أوموحا أورحو.	LXXI قبطان بمنطقة مكناس.
		LXXII محمد بارو.	LXXIII قائد أحواز سلا، وقائد ميدلت سابقًا.
		LXXIV باهي الأنصاري.	LXXV مفتش حزب الاستقلال في منطقة تافيلالت.

نادت المحكمة على أسماء الشهود العسكريين في هذه القضية، فأخبر النائب العام أنه توصل برسالة من وزارة الدفاع تفيد بأنهم مكلفين بمهمة خارج العاصمة، أنه ليس في استطاعتهم حضور جلسات المحكمة في الوقت الحاضر، ومع الاشارة إلى إمكانية اعتماد المحكمة على أقوالهم المسجلة من قبل في ملف قاضي التحقيق، غير أن المحامين تقدموا جميعًا بطلب واحد، يطلبون فيه من المحكمة المناداة على جميع الشهود بأسمائهم أولا قبل أن تدعوهم بصفة فردية للشهادة، حتى إذا تغيب البعض منهم أمكن لهم أي المحامين الاحتفاظ بحقوق موكليهم، وعندما تليت لائحة الشهود تبين أنه يوجد ضنهما ثلاث جنرالات فرنسيين هم الذين تكرر ذكرهم في هذه المحاكمة بمساعدتهم الحسن اليوسي وعدي وبيهي بالأسلحة لتحقيق "التمرد" [53].

اعتراض المحامي تشاروس (محام عدي وبيهي) وقدم ملتمسًا لفت فيه أنظار المحكمة من جديد إلى أن عدم حضور الحسن اليوسي حتى الآن يشكل التباسًا، كون الرجل يتمتع في هذه المحاكمة بصفتين، صفته أمام قاضي التحقيق كمتهم وقد صدر فيها خلال الأسبوع الماضي حكمًا مؤقتًا، وصفته أمام القاضي كشاهد، فقد جاء اسمه على لسان جميع المتهمين تقريبًا، ولهذا فإنني أرى أن لا تكتفي لا المحكمة ولا النيابة ولا الدفاع بأقواله التي سجلتموها في الملف، لأن فراره اليوم من وجه العدالة وعدم حضوره أمامكم، ينافي جميع الأقوال التي أدلى بها أمامكم والمسجلة في ملفات التحقيق، مما يؤكد من جهة أخرى جميع أقوال المتهمين[54].

وقد تضمن هذا الملتمس أربعة نقط أساسية:

- طلب تأخير الجلسة إلى أن يحضر اليوسي، للبث في صفته الثانية كشاهد.
- طلب توجيه ملف هذه القضية إلى قاضي التحقيق الفرنسي، قصد الاستماع لإفادة العسكريين الفرنسيين لمعرفة من تفاوض مع هؤلاء الجنرالات؟ ولصالح من؟ وبأمر ممن؟، كما تسمح بذلك الاتفاقية المغربية الفرنسية.
- طلب تأخير المحاكمة إلى حين حضور اللواء الكتاني، والدليمي، وعواد، الذين اعتذروا بأن لديهم مهمة خارج العاصمة، قصد الاستماع إلى شهادتهم.
- طلب من النيابة العامة إحضار السلاح غير المرخص الذي ضبط مع أبناء اليوسي مصطفى والحسين، لكي يطلع عليه عدي وبيهي، ويحدد هل هو من بين الأسلحة التي كان سلمها إلى اليوسي أم لا؟، لكون الكثير من الأسلحة في هذه القضية اختفت، ولم يظهر لها وجود ولم تعرف لحد الأن أين هي، ولهذه الحيثيات المختلفة أطلب من المحكمة تأخير هذه القضية[55].

أما المحامي موريس بوتان فقد أكد أن الحسن اليوسي قد لاذ بالفرار لأنه يخشى على نفسه من حقائق هذه القضية، وهناك شهود آخرون لم يحضروا أيضًا واكتفوا ببعث رسالة يقولون فيها أنهم يؤيدون أقوالهم السابقة؛ إن الجنرال الكتاني أعطى الأمان لعدي وبيهي، ولذلك أريد حضوره لأسأله عن الحقيقة ذلك، وعن معنى الأمان؟ وهل أعطاه باسمه أو باسم من[56]؟

وبعد مداولات قصيرة أجرتها هيئة المحكمة، قررت ما يلي:

- من الحق المحكمة أن تستغني عن شهادة شاهد إذًا كان من الصعب إحضاره (الحسن اليوسي).
- يمكن للمحكمة أن تصدر حكمًا اعتمادا على حجج ووثائق الملف وما يروج أمامها.
- لا ترى المحكمة أي ضرورة ملزمة، أن تأمر بإحالة القضية على قاضي التحقيق مع الجنرالات الفرنسيين، لكون المحكمة لا تركز حكمها على جهة معينة، ولكن على جميع القرائن، وعلى يقينها المستمد من محتويات الملف ومن المناقشة الواقعة أمامها.
- تأمر المحكمة بإحضار السلاح المحجوز في سيارة ابني الحسن اليوسي، بعد أن أظهرت النيابة استعدادها لذلك.
- تأمر المحكمة باستدعاء الشهود المذكورين من جديد لإدلاء بشهادتهم حول هذه القضية، ومقابلة الشهود مع بعض المتهمين[57].

كما تقدم المحام وكال بطلب إلى المحكمة، يلتمس فيه حضور شيخ الإسلام محمد ابن العربي العلوي للاستماع إلى شهادته حول هذه القضية، وهذا ما وافقت عليه المحكمة بعد استثارة النيابة العامة[58].

كان أول شاهد استمعت إليه محكمة العدل في قضية عدي وبيهي هو الغالي العراقي عامل فاس، أكد أن أخبار حوادث عمالة تافيلالت كانت تصل إليه، وقال «لما بلغت الحالة حدًا كبيرًا من التوتر يوم 20 يناير 1957م توجهت إلى بولمان وكان الجيش الملكي قد وصل فعلًا إلى تلك الناحية، شاهدت خليطًا من الناس الغرباء عن المنطقة. وفي اليوم الموالي وضعت حراسًا على الحدود ما بين عمالة فاس وعمالة تافيلالت وقمت بزيارة إلى ميسور والقصيبة ثم رجعت إلى بولمان. وعلمت من الأخبار التي وصلتني أن سعيد اليوسي ومولاي علي السغروشني كانا على اتصال دائم بعدي وبيهي وهذا ما انكاره معًا. بعد نداء سمو ولي العهد، رجعت إلى بولمان في الصباح فوجدت مولاي علي السغروشني في انتظاري سلمني الأسلحة التي كانت معه. أما القائد سعيد فلم يكن في نيته تسليم ما بيده من أسلحة، اتصلت بالحسن اليوسي وأخبرته بذلك، أخبرني بأنه سيكلمه في هذا الأمر وفي المساء وجدت سعيد في انتظار ومعه الأسلحة»[59].

ثم استمعت المحكمة بعد ذلك إلى شاهدة كل من الملازم أول (Le Capitaine) عسوا بن موحا أورحو، بعده جاء الدور على الملازم أول (Le Capitaine) عمر الزين الحمداوي، ثم قابض البريد بميدلت دوما.

ثم جاء الدور على الشاهد الخامس الهاشمي أوفقير الذي كان كاتبًا عامًا لعمالة تافيلالت حيث أكد أنه لاحظ تجمع الناس بأمر من عدي وبيهي في كراندو وأنه أخبر بذلك الرائد ابن العربي، وكذا وزير الداخلية ادريس المحمدي، وأضاف «أنه بعد ذلك كان في مكناس خلال الحوادث، وأنه لم يسمع بأخبارها إلا في مكناس، ومن هناك عاد إلى ميدلت صحبة ابن العربي، حيث طلب هذا الأخير أمامه من عدي وبيهي ترك الجيش الملكي يمر، وكان أوهرا يطالب عدي وبيهي ألا يفعل ذلك». وخلال المقابلة بين الشاهد والمهتم عدي وبيهي، أكد الأخير أن الهاشمي أوفقير كان على علم بكل شيء كانوا يقومون به، وأنه ذهب إلى مكناس على أن يأتي سريعًا للمشاركة، وأضاف أنه قام بتهريب التمسماني. وخلال مقابلة أخرى بين الشاهد والمتهم موحى أوهرا، أكد هذا الأخير أن الهاشمي ذهب إلى مكناس حاملًا معه ثلاث أشخاص ممن وردوا من الشمال في سيارته الخاصة، وكان من بين هؤلاء الحاج عبد السلام

التمسماني. كما أكد أن الهاشمي أوفقير كان علم تام بعملية توزيع الأسلحة صبحة أخيه الحسن أوفقير. وقد كذب الشاهد ذلك، وخلال مقابلته بقابض البريد بميدلت دوما، أكد هذا الأخير أن الذي قام بدور الترجمة هو الهاشمي أوفقير، بينما نفى هو ذلك[60].

ومن بين أهم شهود الذين استمعت المحكمة لإفادتهم في ملف عدي وبيهي، الرائد (Le Commandant) محمد المذبوح وزير البريد والتلغراف في حكومة عبد الله إبراهيم، حضر المذبوح إلى المحكمة يوم الأربعاء 14 يناير 1959م، حيث صرح «كنت عاملًا بورزازات في شهر يناير 1957م حينما ذهبت إلى وزارة الداخلية في مهمة إدارية، قدمت لإدارة الشؤون السياسية تقريراً شفاهيًا عما يدور من أمور غامضة وحوادث، كنت أعتقدها خطيرة في عمالة تافيلالت، وقد فوجئت بأنها كانت على علم بكل من يجري هناك، وفي اليوم الموالي وكان يوم سبت، اتصلت بالأمير مولاي الحسن الذي أمرني بأن التحق بعمالتي الواقعة على حدود تافيلالت لأكون على مقربة من ميداني الإداري، ولأراقب عن كتب تطورات الحالة في تافيلالت، هذه المنطقة اندلعت فيها الأحداث الرهيبة. أبلغني العامل ابن شمسي تعليمات من وزارة الداخلية تأمرني بالاتصال بالقائد ابن البشير لأنسق معه أمر زحف القوات الملكية المسلحة والتوجه بها إلى ورزازات، في صباح اليوم الموالي لجأ إلي القائد حدو وميمون، الذي قال إنه جاء فراً من عدي وبيهي وأخبرني بأن تينجداد أصبحت مركزًا من مراكز عدي وبيهي العسكرية، وأنه وضع حواجز في طريقها تمنع مرور الجيش»[61].

وأضاف عامل ورزازات السابق «في الثامنة صباحًا أمرت حدو وميمون بمرافقتي إلى تينجداد فامتنع أول الأمر، ثم استجاب لأمري وقبل الوصول إلى الحواجز التي أقامتها القبائل، اعترض سبيلي أشخاص مسلحين، وتبين لي فيما بعد أنهم كانوا ضحايا فقط غرر بهم عدي وبيهي، بدليل أنهم سلموا أسلحتهم لما علموا مني الحقيقة، ورافقتهم إلى المكتب الإداري حيث وجدت القضاة المفوضين معتقلين هناك فأطلقت سراحهم في الحين، واتصلت بكلميمة تلفونيًا وطلبت من المسؤولين هناك أن يعملوا على جمع القبائل لأبلغهم أوامر الأمير مولي الحسن»[62].

كما أشار إلا أنه شاهد في الطريق بين تينجداد وكلميمة فرقًا من الجيش الفرنسي فوق المرتفعات والجبال على أتم الاستعداد للعمل، فسألت ضابطًا فرنسيًا عن سبب وجودهم في هذا المكان، قال أن ذلك استعداد للدفاع عن الفرنسيين المقيمين في هذه الناحية، ولمساعدة عدي وبيهي ثم الحكومة المغربية، وفي كلميمة أيضًا جمعت الأسلحة حسب اللوائح التي مكنني منها القائد حدو وميمون، وعندما بلغت قصر السوق قيل لي بأن موحى أوهرا من أهم العناصر التي أوقدت الفتنة، فأقمت عليه حراسة دقيقة وضربت حصاراً حوله منزله، إلى أن كلمني الأمير مولي الحسن في شأنه، وأمرني بأن أبعثه محروسًا إلى الرباط، فأرسلته رفقت ثمانية من المخازنية (القوات المساعدة) كما فعلت بحدو و ميمون»[63].

جاء الدور بعد ذلك على وزير الدفاع الوطني محمد عواد الذي ذهب إلى تافيلالت إبان الحوادث بوصفه ممثل الديوان الملكي رفقة اللواء الكتاني، وأشار المحام وكال أن الشاهد أعطى الأمان لموكله موحى أوهرا، ولهذا سعى لمعرفة حقيقة ذلك، وقد ذكر محمد عواد في إفادته أنه «شاهدت موحى أوهرا عند الأمير مولاي الحسن مقيدًا، وكنت أجهل هل كان قد استنطق أم لا، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالأمان، وكل ما قيل أمامي هو أن المتهم سينقل إلى معسكر مولاي إسماعيل». طلب المحام تساروس بمواجهة بين الشاهد والمتهم موحى أوهرا، فكرر محمد عواد كلامه بينما قال أوهرا «كان قريبًا منا وقت المذاكرة مع ولي العهد ولست أدري هل سمع الاستنطاق أم لا»[64].

ثم استئناف الاستماع إلى الشهود في ملف عدي بيهي وذلك في جلسة السبت 17 يناير 1959م، حيث تلا كاتب الضبط رسالة وصلت إلى رئيس المحكمة من الشيخ الفقيه محمد بن العربي العلوي الوزير المستشار في مجلس التاج، الذي اعتذر عن عدم حضوره إلى المحكمة لأسباب صحية.

يقول في شهادته لدى قاضي التحقيق «توجهت صحبة الحسن اليوسي بأمر من الأمير مولاي الحسن إلى عمالة تافيلالت، حيث وجدت الطريق مسدودًا في ميدلت من طرف بعض الرجال المسلحين، وصرح لي عدي وبيهي أن سبب ما يقوم به هو رفضه لبعض الحكام والقياد الذين عينتهم وزارة العدل والداخلية، تركت الحسن اليوسي وعدي وبيهي وحدهما، فلما عدت وجدت معهما الرائد (Le Commandant) ابن العربي، وحسب ما سمعت من شخص لا أعرفه دخل البيت، أخبرني أن عدي وبيهي هدد ابن العربي، توجهت إليهما في الحال وسمعت عدي وبيهي يأمر أعوانه بإخراج الرائد ابن العربي من داره، رفض هذا الأخير أن يخرج لأنه مكلف بمهمة من طرف ولي العهد. طلبت من الرائد الخروج نظرًا للحالة العصبية التي كان عليها عدي وبيهي، فقبل ابن العربي إثر هذا الإلحاح مغادرة دار العامل عدي وبيهي»[65].

بعد ذلك تلا كاتب الضبط شهادة الرائد ابن العربي لدى قاضي التحقيق، يقول العامل العسكري الذي خلف عدي وبيهي بعد استسلامه «توجهت إلى تافيلالت للاطلاع على ما يجري هناك بأمر من الأمير مولاي الحسن، حيث أجريت مكالمة تلفونية من بولمان مع عدي وبيهي، الذي قال له بأن منع المرور يسري على الجميع لما في ذلك من خطر، أما موحى أوهرا فكان جوابه بأن منع رجال الجيش الملكي من المرور قرار صادر من العامل عدي وبيهي. راودت عدي وبيهي للرجوع عن رغبته، فقبل أولا، ثم ما لبث أن قدم أوهرا إلى الرائد ليخبره أن العامل عدي وبيهي رفض السماح للجيش الملكي بالمرور»[66].

أكدت شهادة الرائد ابن العربي أن الحسن اليوسي أخبر الأمير مولاي الحسن ببعض الأخبار الكاذبة عن الحالة، فلما أراد الاتصال به ليصحح له المعلومات، منعه عدي وبيهي من ذلك وكان في حالة عصبية ومتوترة[67].

ودخلت محاكمة عدي وبيهي منعطفًا حاسمًا مع شهادة اللواء بن حمو الكتاني الذي أعاد خلط أوراق هذا الملف من جديد، ففي صباح الخميس 22 يناير 1959م استمعت محكمة العدل إلى شهادة الكتاني، الذي حضر إلى قاعة المحكمة ببذلته العسكرية، وبعدما أدى اليمين القانونية، قال «في يوم 23 يناير 1957م أمرني سمو الأمير مولاي الحسن بالتوجه إلى تافيلالت لأتفقد الجيش، وأحضر معي عدي وبيهي إلى الرباط، وفي طريقي إلى تافيلالت صادفت كثيرًا من الحواجز التي أقامها رجال القبائل، ولقيت معارضة في اجتيازها من طرف أناس كانوا لا يعرفونني، وبعد دخولي إلى إقليم تافيلالت اتصلت بقيادة الجيش هناك، حيث أحطت علمًا بخطورة الحالة في عمالة تافيلالت»[68].

ويضيف قائلًا «في صباح اليوم الموالي اتصلت بضباط الجيش، وكان من بينهم الضابط أحمد الدليمي وغيره، ونظموا مع عدي وبيهي خطة للاتصال بشكل يضمن ألا أدخل داره، ووقع الاتفاق على أن نجتمع في ملتقى الطرق بين العمالة والقيادة العسكرية. خلال هذا اللقاء علمت أن عدي وبيهي لم يكن خائنًا أبدًا، وأنه لازال مخلصًا لجلالة الملك كما كان، أقنعني أنه كان في استطاعته أن يهاجم الجيش الملكي لو أراد ولكنه احترامه، لأنه كان يجسد سلطة جلالة الملك. وعندما أخبرته بأن سمو الأمير يريده، طلب مني مهلة يومين أو ثلاث حتى يتسلم أسلحة الرجال القريبين من المركز، وليزيد تأكيد في أنه لا يمانع في التسليم ومقابلة الامير، أظهر استعدادًا لتسليم أفراد عائلته كضمانة، إلا أنني امتنعت عن ذلك واكتفيت بتسليم ابنه»[69].

عندما رجعت إلى الرباط وجدت الجو مكهربًا بسبب الإشاعة التي راجت، وكان مفادها أنني دخلت دار عدي وبيهي. وتبعًا لهذا أمرني الأمير مولاي الحسن أن أسلم عدي وبيهي في نفس الليلة، ورجعت إلى تافيلالت مرة أخرى لأقنع عدي وبيهي بسلامة نيتي، أعطيته مهلة نصف ساعة للتسليم، وسلمته بعد ذلك لمولاي الحسن، إلا أنه لم يسلم نفسه إلا بعد أن أعطيته الأمان الذي طلبه مني[70].

زاد الكتاني توضيحًا لهذه القضية بالقول «إن رسالة الجيش رسالة مقدسة، فالجيش هو الذي يتحمل مسؤولية الدفاع عن التراب الوطني، وحفظ الأمن في الوطن. جلالة الملك ينصحنا بل يأمرنا بعدم إراقة قطرة من الدم إلا إذا كان ذلك دفاعًا عن النفس، وعندما

التقيت بعدي وبيهي وأدركت أنه مخلص، اعتبرت أنني إذا لم أعطه الأمان، فسيكون من الصعب علينا قمع هذه الثورة دون إراقة الدماء، وأن الوطن آنذاك سيكون في خطر»[71].

1. المرافعات والنطق بالأحكام.

وفي صباح الخميس 29 يناير 1959م استأنفت محكمة العدل وبصفتها القانونية عقد جلساتها، حيث استمعت أولا إلى مرافعة وكيل الدولة السيد أحمد بن الحاج، ثم إلى مرافعات الدفاع، بعد أن ظل لهم أسبوع كامل لإعداد هذه المرافعات[72]. أعطت المحكمة الكلمة لوكيل الدولة الذي أكد في مرافعته أن حوادث تافيلالت قد وقعت قبل مرور سنة كاملة على 2 مارس 1956م، حيث اعترفت فرنسا باستقلال المغرب، كانت هذه الحوادث مقصودة حتى لا يأخذ الاستقلال مدلوله التقدمي؛ فتمرد عدي وبيهي في حقيقته ليس إلا جزءً من مؤامرة كبيرة كانت تهدد البلاد لينتعش النظام الإقطاعي من جديد. ويستنتج أن للمؤامرة رؤساء كبار منهم الحسن اليوسي وعدي وبيهي وهما معا يتساويان في المسؤولية؛ إذ كانت أهدافهما واحدة وغايتهما وأعمالهما متناسقة، وأفكارهما عبرا عنها في مظاهرات نظمت بالحاجب، تونفيت، بولمان وأزرو، وأماكن أخرى. كانت هذه المظاهرات من تنظيم الحسن اليوسي وعدي وبيهي، إن المؤامرة التي كانت تحاك في الخفاء ضد كيان الدولة، كان يريد أصحابها أن تكون عامة من الريف، وسوس، والأطلس، لذلك نجد من بين المتهمين أشخاصًا من الريف، وناحية فاس، ومكناس[73].

بعد ذلك قسم النائب العام للدولة المتهمين حسب مسؤولية كل واحد منهم في الأحداث:

- القسم الأول: يشمل 33 متهمًا، وعلى الرغم من أن أعمال هؤلاء ثابتة، لكن غير الثابت هو نية هؤلاء أثناء القيام بأعمالهم، لذلك طلب لهم الوكيل العام اعتبار حالة الظروف المبررة.
- القسم الثاني: يضم 15 متهمًا طلب الوكيل لـــــــ 12 منهم السجن لمدة خمس سنوات، بينما طلب لثلاثة آخرين السجن لمدة سنتين.
- القسم الثالث: اعتبر أهم عنصر من عناصر الأحداث، نظرًا لخطورة الأعمال التي أقدموا عليها، فقد طلب لبعضهم الحكم بالسجن المؤبد من ضمنهم حساين ابن عدي وبيهي، وطالب بإنزال أقس العقوبات في حق المتهمين الرئيسين والحكم بإعدامهم وهم عدي وبيهي، سعيد اليوسي، محمد علي بوتولوت، عسو وموحى ازايد، هرو اعراجي، حدو وميمون، ميمون والحسن أوبجة، لحسن وموحى أوهرا. كما طالب بالحكم بالإعدام غيابًا على المتهمين الفارين وهم، محمد التمسماني، عبد السلام التمسماني، محمد بن حدو المنساوي، موحى الخمشي[74].

وبعد كلمة النيابة العامة ثم الاستماع إلى مرافعة الدفاع، بدأ بالمحام تشاورش عن ثلاثة من موكليه فقط من القسم الأول، وطلب البراءة لهم نظرًا لأنهم لم يزيدوا على أخذ السلاح ككل الناس فكيف يحاكمون، أما المحام بوتان فقد أكد في مرافعته أن محاكمة عدي وبيهي مغلوطة من أساسها، ثم حاول أن يبلور معنى "الأمان" الذي أعطي للمتهمين، وفي الأخير طلب ببراءة الجميع ما عدي وبيهي. أما المحام وكال فقد طالب تبرئة موكليه هو الأخر، ذلك أنهم كانوا منفذين فقط لكلام العامل عدي وبيهي على رأسهم موحى أوهرا. وأشار المحام بن عطار في مرافعته إلى الفصلين 114 و190 من القانون المغربي، بأنه لا يعاقب في أمثال هذه القضايا إلا من أعطى الأوامر، أما من نفذها فلا مسؤولية عليه، لذلك طالب ببراءة موكليه. ثم جاء الدور على المحام المالح الذي اعتمد في مرافعته على الفصول رقم 79 و80 و140 التي لا تأخذ من ينفذ أوامر رئيسه ولو تبين أنها مخالفة للقانون، وطالب ببراءة موكليه، أما المحام البوحميدي فقد ألقى المسؤولية على عدي وبيهي والحسن اليوسي، وطلب ببراءة جميع المتهمين[75].

وقد شهدت الساحة السياسية في شهر يناير 1959م، قبل النطق بالأحكام على عدي وبيهي وغيره من المتهمين في الأحدث التي عرفها إقليم تافيلالت في يناير 1957م، تحولًا سياسيًا ضخمًا شغل الرأي العام، وسرق الأضواء من محاكمة عدي وبيهي، تمثل في حركة 25 يناير أو "انتفاضة 25 يناير" كما يسميها الاتحاديون أو "الانفصال" كما سماه الاستقلاليون، والتي سيتولد عنها بعد تسعة أشهر حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوم 6 شتنبر 1959م.

وبالعودة إلى المحاكمة فقد وصلت محطتها الأخيرة مع نهاية شهر يناير 1959م، حيث سأل رئيس المحكمة المتهمين عن أخر ما يريدون الإدلاء به للمحكمة وملف الدفاع، فقال عدي وبيهي «لقد كنت مأموراً فقط من طرف الحسن اليوسي، وأنا مخلص لجلالة الملك، ولن أتغير عن إخلاصي لجلالته». أما موحى أوهرا فقد طالب بمزيد من البحث في القضية. وبعد مداولات هيئة المحكمة التي استغرقت أكثر من عشر ساعات في الليلة المتراوحة ما بين الثلاثاء 30 يناير والأربعاء 31 يناير، أعلن رئيس محكمة العدل إبراهيم قدارة عن الأحكام التي تراوحت بين الإعدام والسجن سنة واحدة، بينما حكم ببراءة أكثر من أربعين متهما[76].

جدول (4): أحكام محكمة العدل بالرباط في ملف أحداث تافيلالت سنة 1959م[77].

LXXVI الأحكام القضائية	LXXVII المتابعين
LXXVIII الإعدام حضوريًا.	LXXIX عدي وبيهي، موحى ولحسن أوهرا، حدو وميمون أوبجة، سعيد بن الحسن اليوسي.
LXXX الإعدام غيابًا.	LXXXI محمد التمسماني، عبد السلام التمسماني، محمد بن محمد المسناوي، محمد حماد الخبشي.
LXXXII السجن المؤبد.	LXXXIII هروا أوعراجي، ميمون ولحسن أوبجة، عسو ولد موحى أزايد، محمد علي بوتولوت، حساين عدي وبيهي، علي الزاهد العلوي.
LXXXIV السجن 20 سنة.	LXXXV زايد السكونتي، حسان المرغادي، سعيد شروا، لحوا بلقايد العربي، حسين بلعربي عدي.
LXXXVI السجن 15 سنة.	LXXXVII سعيد أو نعقى، باسوا موحى أفوغاس، حدوا سعيد، ابراهيم موحى حداش، عدي موحي أزايد كورامي.
LXXXVIII السجن 10 سنوات.	LXXXIX موحى على خموش، لحسن أزروال، قاسم إدريس الكرواني، لحسن عسوا.
XC السجن سنتين، و50 ألف فرنك غرامة.	XCI حمد تاسابوت، علي الزركوشني، سعيد الشكيرني، سعيد أبو راي، محمد علال اليوسي، علي كروا، Moise Pinto.
XCII السجن سنة، و25 ألف فرنك غرامة.	XCIII محمد بن بودا، بلعيد بلحسين.

تم بعد ذلك وضع المتهمين في السجن المركزي بالقنيطرة، في انتظار قرر المجلس الأعلى للقضاء، وعملية تنفيذ الأحكام.

ثالثا: مآلات الملف وخاتمة عدي وبيهي.

بعد حوالي عامين على صدور أحكام محكمة العدل بالرباط في ملف أحداث تافيلالت، نقل عدي وبيهي المتهم الرئيسي إلى مستشفى ابن سينا يوم 23 غشت 1960م، ومع حلول الذكرى الثالثة والثلاثين لتربع الملك محمد الخامس على عرش المملكة يوم الجمعة 18 نونبر 1960م، كان عدي وبيهي ومن معه من المحكومين مازالوا رهن الاعتقال بعد مرور حوالي أربع سنوات من وقوع الأحداث، راجت إشاعات قوية في الرباط وتافيلالت، مفادها أن عدي وبيهي عامل تافيلالت السابق الذي حكمت عليه محكمة العدل بالإعدام وقرر المجلس الأعلى تأكيد هذا الحكم، سيفرج عنه، ويصبح حراً طليقاً[78].

أثار تلك الشائعات حفيظة حزب الاستقلال المشارك آنذاك في الحكومة برئاسة الملك محمد الخامس، فعادت جريدة العلم إلى شن حملة جديدة لتقويض ما يتم تداوله خلال تلك الفترة بخصوص عدي وبيهي المتهم الرئيسي في أحداث تافيلالت، وتحدثت على أن الرجل نقل منذ أشهر إلى مستشفى ابن سينا، وأنه يتمتع بكامل الحرية، ثم نفاجأ اليوم بالإشاعات القوية التي تقول التي تقول إن العفو سوف يشمله[79].

وأضافت العلم، الواقع أن الظروف التي سيفرج فيها عن عدي وبيهي، إن صحت الإشاعات القوية، ما تزال هي الظروف التي ثار فيها، فمازال الجيش الفرنسي الذي شجع ثورته وزوده بالسلاح والمال يحتل أراضينا[80].

كان حزب الاستقلال يعارض بقوة الإفراج عن عدي وبيهي، لهذا لم يصدر العفو عليه في عيد العرش لسنة 1960م، وبقي في مستشفى ابن سينا، أما باقي المحكومين فقد كان عليهم المزيد من الانتظار بالسجن المركزي بالقنيطرة، وأصبح مصير العامل السابق في الظروف السياسية لمغرب بداية الستينيات موضوعاً يتسبب في الإحراج لعدة أطراف، فمن جهة أعتبر عدم إطلاق سراحه بمثابة انهزام لأصدقائه في الحكومة، أي أمبارك البكاي وزير الداخلية منذ ماي 1960م، وعبد الكريم الخطيب وزير الشغل، وكان يأملان أن يشمل العفو كل المعتقلين في حركات "التمرد" (تافيلالت 1957م، وولماس 1958م)، ومن جهة أخرى العفو على عدي وبيهي يمثل ضربة قوية لحزب الاستقلال المشارك في الحكومة[81].

فوجئ الرأي العام بخبر وفاة عدي وبيهي في مستشفى ابن سينا بالرباط، بعد سنتين بالضبط من حكم المحكمة عليه بالإعدام[82]، وكان المحجوبي أحرضان قد زاره قبل يوم من وفاته، حيث وضع قسراً بالمستشفى وهو بصحة جيدة، وكان عدي وبيهي يتساءل عن سبب وجوده هناك، وفي الغد سمع أنه توفي[83]. تحدثت جريدة العلم عن الظروف التي أدت إلى وفاة العامل السابق لتافيلالت، إذ أن عدي وبيهي كان يتابع علاجه من مرض السكري في المستشفى، حيث كان يتمتع بنوع من الحرية ويسمح له باستقبال الزوار، وفي المدة المتراوحة بين الساعة الثانية والثالثة من صباح من يوم الإثنين 30 يناير 1961م توفي الرجل في ظروف لا زال يجهلها المسؤولون عن مستشفى ابن سينا بالرباط، لكونه قد أجرى فحصاً طبياً في الساعة التاسعة من ليلة الأحد 29 يناير، وأكد هذا الفحص أن حالة عدي وبيهي الصحية لا تبعث على القلق[84].

لكن صحيفة لوموند (Le Monde) الفرنسية تحدثت في تعليقها على الخبر، أن وفاة عامل تافيلالت الأسبق عدي وبيهي، اليوم الإثنين، جاءت إثر إصابته بالإسهال، بمستشفى ابن سينا بالرباط، الذي تم نقله إليه من السجن[85]. كان وجود عدي وبيهي بالمستشفى فقط من باب توفير شروط الراحة بدلا من البقاء في السجن المركزي بالقنيطرة، مع غيره من الذين حكموا بالإعدام، وبما أن الوفاة كانت مفاجئة فقد راجت إشاعات مفادها أن عدي وبيهي ربما مات مسموماً[86]. بعد ذلك جرى تشريح جثة الرجل، وقد شكك عبد اللطيف جبرو في نتائج التشريح، وفي نزاهة الطبيب الذي أجرى التشريح، حيث أشار أن هناك من أخبر بعض أفراد عائلته بوجوب التأكد من ظروف هذه الوفاة، عن طريق القيام بتشريح جثة عدي وبيهي قبل دفنه، وقد اقترح عليهم البعض اسم الدكتور اليعقوبي. وهكذا تشكلت لجنة مختلطة عين فيها ثلاثة أطباء من طرف الطبيب الرئيسي لمستشفى المدينة، وطبيبان من طرف عائلة عدي وبيهي وهما الدكتور بلمختار، والدكتور اليعقوبي، وسيقول هذا الأخير لعائلة عدي وبيهي أن الرجل مات في ظروف عادية. وبعد عامين

ونصف سيتعرف الاتحاديون ضحايا جلسات التعذيب في دار المقري صيف 1963م على مدى علاقة الدكتور اليعقوبي بشرطة أوفقير، نظراً لدوره في تحرير الشهادات الطبية التي تقول بأن ضيوف دار المقري لم يتعرضوا للتعذيب[87].

وقد سئل عبد الهادي بوطالب عما إذا كان عدي وبيهي مات مسموماً، حيث أكد «أنه يجهل كل شيء عن ظروف وفاته، على كل حال لقد عقدت وفاته الأمور، قد يكون الرجل مات موتة طبيعية، إذ ربما لم يتحمل الإهانة التي تعرض لها، فمن أجل التعلق بالسلطة مات الكثيرون من رجال السلطة عندما فقدوها بمجرد تنحيتهم عنها ، فأحرى إذا حكم عليهم بالإعدام، وكانوا ينتظرون الموت... وفي المغرب كان صاحب الكلمة هو صاحب السلطة، فالسلطة والكلمة مترادفتان في لغة المخزن وفي عهد سيادة الأمية، وكان بعض رجال السلطة إذا فقدوا الكلمة فقدوا الحياة لسبب أو أخر»[88].

أقيمت بعد ذلك جنازة رسمية لعدي وبيهي في كراندو بتافيلالت يوم السبت 4 فبراير 1961م، حضرها عامل تافيلالت والقائد الممتاز بالريش، وحساين عدي وبيهي (المحكوم عليه بالمؤبد)، الذي أطلق سراحه مؤقتاً ليحضر جنازة والده، بالإضافة إلى المحجوبي أحرضان الذي سيصبح بعد ذلك بأشهر وزيراً لدفاع[89].

بعد ذلك صدر عفو شامل عن كل المتابعين في القضية، وهذا ما أكده موريس بوتان وبالضبط في 9 أكتوبر 1961م، أي بعد بضعة أشهر بعد تولي الملك الحسن الثاني العرش، حيث أخبرني النائب العام أن موكلي سعيد اليوسي وحدوا أوميمون المحكوم عليها بالإعدام حظيا بعفو ملكي، أما زميلي باوليني فقد أكد لي بعدها بلحظات أن النائب العام أخبره باستثناء موكله موحى أوهرا، ورغم أن مقتضيات القانون الجنائي تمنعني من التدخل بأي شكل من الأشكال احتراماً للسرية المطلقة، فإنني اتصلت بوزير الدفاع المحجوبي أحرضان، وأخبرته بالقرار الصادم الذي اتخذه الملك، ملحاً على ضرورة تدخله، فأجابني هذا أمر حزين جداً، ولكنني مع الأسف الشديد لا أستطيع فعل أي شيء[90].

وبالفعل نفذ حكم الإعدام في حق الرجل في صباح يوم 30 أكتوبر 1961م، الذي كان على علم بملابسات القضية، مثلما يقول موريس بوتان «إنه الشخص الذي حضر اللقاءات بصفته ترجمان بالعربية والأمازيغية والفرنسية، ما بين الأمير مولاي الحسن واللواء كوني والحسن اليوسي وعدي وبيهي، وقد أخذ سره معه إلى القبر»[91]. وهكذا صحبا الشخصان اللذان كان يعرفان ملابسات الأحداث هما عدي وبيهي موحى أوهرا، سرهما إلى القبر[92].

في حين سيبقى التساؤل والاستفهام بل حتى الحيرة مرافقاً لشخصية الحسن اليوسي، الذي اختفى قبل أن يعرف الجميع أنه غادر المغرب إلى إسبانيا عن طريق مدينة مليلية المحتلة، فكيف استطاع الوزير السابق أن يلفت من قبضة العدالة؟ ومن ساعده على الفرار؟ وهو الذي كان يوم بداية المحاكمة شاهداً في الصباح ليصبح متهماً رئيساً بعد الظهر؟ سيبقى أول وزير للداخلية في عهد الاستقلال لاجئاً في إسبانيا طول السنوات الممتدة من 1959م إلى خريف 1962م، حيث ستتزامن عودته مع بداية حملة الاستفتاء على الدستور، وعند عودته إلى الرباط خصصت للحسن اليوسي إقامة بحي السويسي، وهي التي كانت سكنى المرحوم امبارك البكاي لما كان رئيساً للوزراء في السنوات الأولى للاستقلال، وظل الرجل بعيداً عن الأضواء إلى أن مات فيما بعد[93]، وقد تزامنت عودة الحسن اليوسي مع صدور عفو شامل عن كل المتابعين في القضية.

خلاصات:

افتقرت أغلب الروايات حول أحداث تافيلالت بقيادة العامل السابق عدي وبيهي، لمعطى أساسي، هو الخيط الناظم بين جميع عناصر هذه القضية، فالعديد من التساؤلات المتعلقة بالموضوع لازالت معلقة، ومفتوحة من قبيل:

- تأجيل محاكمة المتهمين ما يقارب السنتين، على الرغم من التهم الخطيرة التي توبعوا من أجلها.
- التضارب والتناقض بين تصريحات الأولية للعديد من المتهمين أمام قاضي التحقيق والبحث، والتي تخالف تصريحاتهم التفصيلية أمام هيئة محكمة العدل.
- فرار الحسن اليوسي خارج البلاد، بعد وضوح ضلوعه في الأحداث بشهادة المتهمين الرئيسيين.
- عدم إصدار المحكمة أي حكم في حق الحسن اليوسي، على الرغم من إعلانها لأحكام غيابية في حق بعض المتهمين.
- الملابسات التي رافقت وفاة العامل السابق عدي وبيهي، والتي تطرح عدة تساؤلات.
- وفاة الصحفي محمد الصقلي (من جريدة الرأي العام) في حادث السير، وقد كان أول من التقى بعدي وبيهي خلال أحداث تافيلالت، وأجرى معه حواراً صحفيًا، وكان يمتلك العديد من المعلومات، وقد تحفظت جريدة الرأي العام عن نشرها.
- تنفيذ حكم الإعدام في حق موحى أوهرا لوحده، بينما استفاد الآخرون من العفو الملكي.

وقس على ذلك من النقط التي ظلت معلقة، لكون أغلب الروايات سعت للكشف عن منفذي أحداث تافيلالت لتجد ضالتها في شخص العامل السابق للإقليم، والبعض منها ذهب أبعد من ذلك، بإدراج شخص الحسن اليوسي وزير الداخلية السابق، ومستشار مجلس التاج خلال الأحداث، باعتباره مدبراً لما حدث يومها بعد افادة المتهمين أمام المحكمة، لكن الروايات تقف عند هذا الحد، في حين أن الخيط الناظم بين عناصر هذه القضية ليست مسألة من دبر أو نفذ، ولكن المسألة الأساسية هي مسألة المستفيد، من هو المستفيد الحقيقي من أحداث تافيلالت؟

إذا كان عدي وبيهي هو المحرك الرئيسي لهذه الأحداث، فالرجل لم ينكر ذلك، لكنه هو الآخر ألقى الكرة في ملعب جديد، عندما قال إنه نفذ فقط أوامر الحسن اليوسي وزير التاج آنذاك، وأنه هو الذي أعطاه السلاح؛ فإذا تتبعنا هذا المسار، تبرز التراتبية الإدارية سواء تعلق الأمر بإصدار الأوامر أو تلقيها أو تنفيذها. كان الحسن اليوسي هو قطب الرحى في هذه القضية، لكونه همزة الوصل الأساسية التي تجمع بين أهم الفاعلين في الأحداث التي عرفتها تافيلالت، هنا يبرز سؤال مركزي عن الجهة التي تقف وراء الحسن اليوسي، أم أن الرجل هو الذي قاد هذه الأحداث بنفسه؟

صورة (1): أعضاء محكمة العدل بالرباط في ملف أحداث تافيلالت

صورة (2): هيئة الدفاع والمتهمين الرئيسيين في ملف أحداث تافيلالت.

صورة (3): بعض المتهمين في ملف أحداث تافيلالت.

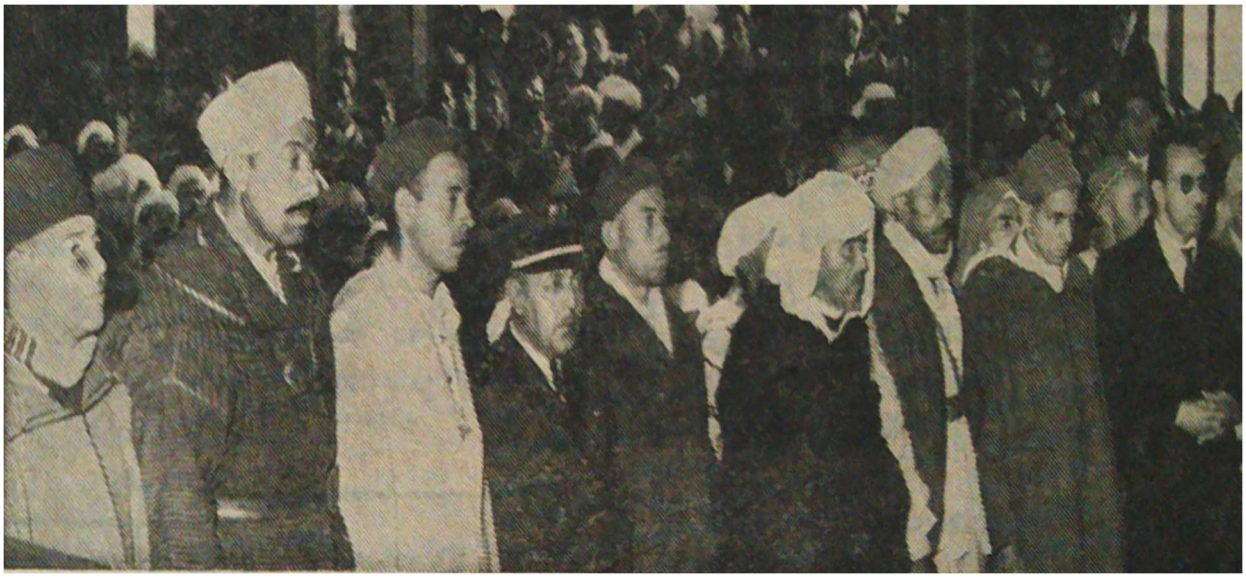

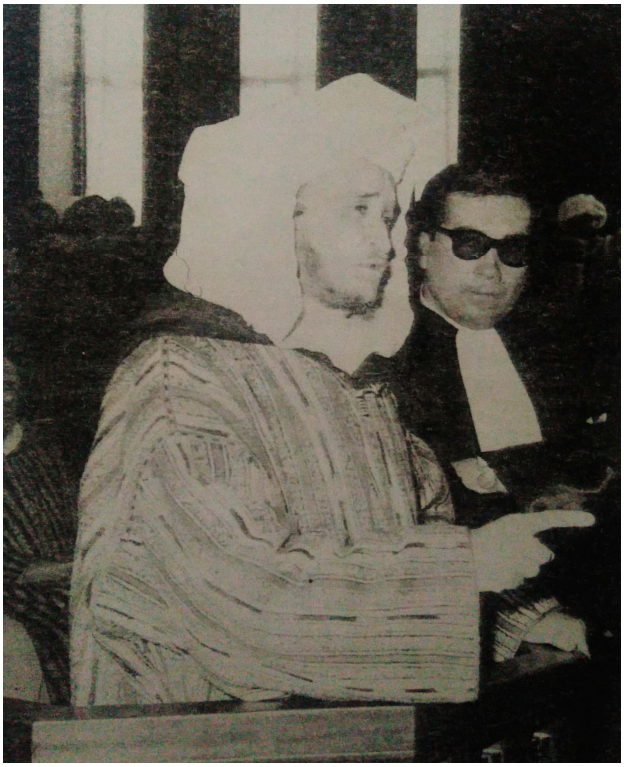

صورة (4): عدي وبيهي أمام المحكمة.

صورة (5): موحى ولحسن أوهرا أمام المحكمة.

صورة (6): سعيد اليوسي أمام المحكمة.

صورة (7): حدو وميمون أوبجة أمام المحكمة.

الهوامش:

[1]- من أهم الأعمال التي تناولت أحداث تافيلالت، الدراسة التي قام بها عبد اللطيف جبرو تحت عنوان "عدي وبيهي: حكاية عصيان تافيلالت" بالاعتماد على جرائد (Le Petit Marocain) والعلم والرأي العام، والبحث الذي قدمه عبد الصمد الزاكي لنيل شهادة الماستر بعنوان "عدي وبيهي: العامل المتمرد" بالاعتماد على المصادر المغربية، والفرنسية. راجع: عبد اللطيف جبرو، عدي وبيهي حكاية عصيان تافيلالت، مطبعة القديري وكريم، الرباط، 2001. / عبد الصمد الزاكي، عدي وبيهي العامل المتمرد: دراسة في مسار النخب المغربية التقليدية من الحماية إلى الاستقلال، مطابع الرباط نت، الرباط، 2015.

[2]- راجع مقالنا حول الأحداث المسلحة بناحية تافيلالت تحت عنوان "عدي وبيهي: أحداث تافيلالت 1957م".

[3]- قبل متم سنة 1957، ذكرت جريدة (Démocratie) في صدر صفحتها الأولى أن عدي وبيهي عامل إقليم تافيلالت السابق، سيكون المتهم الأول أمام محكمة العدل العليا، لكن المحكمة لم تعقد أولى جلساتها إلا مع نهاية سنة 1958.

Démocratie, N°35, Lundi 2 septembre 1957, p. 1.

[4]- مجهول، عدي وبيهي يحاكم يوم الإثنين أمام محكمة العدل، جريدة العلم، العدد 3210، السبت 20 دجنبر 1958، ص 1.

[5]- إبراهيم بوطالب، عدي وبيهي، معلمة المغرب، إشراف: محمد حجي، الجزء 18، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، 2003، ص 5997.

[6]- حسن أوريد، تمرد عدي وبيهي، مجلة زمان، العدد 14، 14 دجنبر 2014، ص 56.

[7]- Dahir, n° 1-58-409 portant constitution du nouveau du ministère du 24 décember 1958 (12 joumada II 1378), Bulletin Officiel, N° 2409, Année 46, 26 décember 1958, p. 2096.

[8]- Dahir n° 1-58-408 portant démission ministère, du 3 décember 1958 (21 joumada I 1378), Bulletin Officiel, N° 2409, Année 46, 26 décember 1958, p. 2095.

[9]- عبد اللطيف جبرو، عدي وبيهي: حكاية عصيان تافيلالت، مطبعة القديري وكريم، الرباط، 2001، ص 84.

[10]- نفسه، ص 85.

[11]- أشار موريس بوتان أن القضاة كلهم أعضاء في حزب الاستقلال، أو ممن اختارهم الحزب بعناية. راجع: موريس بوتان، الحسن الثاني ديغول بن بركة ما أعرفه عنهم، تعريب: رشيد برهونس، منشورات دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2014، ص 74.

[12]- مجهول، عدي وبيهي يحاكم يوم الأثنين أمام محكمة العدل، جريدة العلم، العدد 3210، السبت 20 دجنبر 1958، ص 1.

[13]- جريدة العلم، العدد 3210، مرجع سابق، ص 1.

[14]- عبد اللطيف جبرو، عدي وبيهي: حكاية عصيان تافيلالت، مرجع سابق، ص 85.

[15]- نفسه، ص 87.

[16]- ظهير شريف رقم 131-57-1 في أحداث محكمة العدل بتاريخ 23 ماي 1957 (الموافق 22 شوال 1376)، الجريدة الرسمية، العدد 2327، 31 ماي 1957، ص.ص 1247-1249. راجع: عبد الجبار السميحي وسيف الدين الأزرق، على هامش المحاكمة، جريدة العلم، العدد 3213، السبت 23 دجنبر 1958، ص 1.

[17]- عبد الجبار السميحي وسيف الدين الأزرق، عدي وبيهي يقول في محكمة العدل: كنت أتلقى الأوامر من الحسن اليوسي، جريدة العلم، العدد 3213، الثلاثاء 23 دجنبر 1958، ص 1.

[18]- جريدة العلم، العدد 3213، مرجع سابق، ص 1.

[19]- عبد اللطيف جبرو، م.س، ص 85-86.

[20]- جريدة العلم، العدد 3213، م.س، ص 6.

[21]- اللواء ديفاري: قائد القوات الفرنسية المتمركزة بمنطقة فاس.

[22]- نفسه.

[23]- نفسه. وراجع أيضًا موريس بوتان، الحسن الثاني ديغول بن بركة ما أعرفه عنهم، مرجع سابق، ص 75.

[24]- مجهول، دروس من مؤامرة عدي وبيهي، جريدة العلم، العدد 3213، الثلاثاء 23 دجنبر 1958، ص 1.

[25]- نفسه، ص 6.

[26]- مجهول، أوهرا يصرح الحسن اليوسي قال لعدي وبيهي: جلالة الملك سافر سلح رجال القبائل (جلسة الصباح)، جريدة العلم، العدد 3214، الأربعاء 24 دجنبر 1958، ص 8.

[27]- نفسه.

[28]- لواء الجيش ريني كوني (1904-1968): القائد العام للجيوش الفرنسية بالمغرب من 3 يوليوز 1956 إلى 29 مارس 1958.

[29]- جريدة العلم، العدد 3214، مرجع سابق، ص 8.

[30]- عبد الجبار السميحي، أوهرا يصرح في محكمة العدل، جريدة العلم، العدد 3215، الخميس 25 دجنبر 1958، ص 1.

[31]- جريدة العلم، العدد 3214، ص 8.

[32]- جريدة العلم، العدد 3215، ص 2.

[33]- جريدة العلم، العدد 3214، ص 8.

[34]- مجهول، الحسن اليوسي يحبب أن يجلس في قفص الاتهام، جريدة العلم، العدد 3215، الخميس 25 دجنبر 1958، ص 1.

[35]- مجهول، جلالة الملك يعفي الحسن اليوسي من منصبه، جريدة العلم، العدد 3217، السبت 27 دجنبر 1958، ص 1.

[36]- نفسه.

[37]- مجهول، اعترافات جديدة للمتهمين، جريدة العلم، العدد 3220، الثلاثاء 30 دجنبر 1958، ص 3.

[38]- نفسه، ص 3.

[39]- نفسه، ص 8.

[40]- جريدة العلم، العدد 3220، مرجع سابق، ص 8.

[41]- نفسه.

[42]- نفسه.

[43]- مجهول، متابعة الحسن اليوسي أمام محكمة العدل، جريدة العلم، العدد 3221، الأربعاء 31 دجنبر 1958، ص 1.

[44]- أفردت جريدة العلم عدداً خاص لهذا الحدث تحت عنوان محاولة اغتيال علال الفاسي، العدد 2305، الثلاثاء 25 دجنبر 1956.

[45]- جريدة العلم، العدد 3221، ص 1.

[46]- جريدة العلم، العدد 3221، مرجع سابق، ص 8.

[47]- نفسه.

[48]- نفسه.

[49]- مجهول، قاضي التحقيق يصدر أمراً باعتقال الحسن اليوسي، جريدة العلم، العدد 3222، الأربعاء 1 يناير 1959، ص 1.

[50]- حسن أوريد، تمرد عدي وبيهي، مجلة زمان، مرجع سابق، ص 57.

[51]- مجهول، محكمة العدل تستمع للشهود في قضية عدي وبيهي، جريدة العلم، العدد 3234، الأربعاء 14 يناير 1959، ص 1.

[52]- كان الحسن اليوسي في جلسة الصباحية الأولى للمحاكمة مدرجاً على قائمة الشهود، وبعد الظهر سيصبح متهماً تبحث عنه قوات الأمن بعد شهادة بعض المتهمين؛ احتفى الرجل من ذلك الحين عن المشهد العام، قبل أن يفر إلى إسبانيا عبر مدينة مليلية المحتلة، واختفت معه، بدون شك، الكثير من تفاصيل المواجهة بين حزب الاستقلال والتيار الذي كان يمثله اليوسي. راجع: إسماعيل بلاوعلي، ماذا كان يريد اليوسي؟، مجلة زمان، العدد 36، أكتوبر 2016، ص.ص 6-10.

[53]- جريدة العلم، العدد 3234، مرجع سابق، ص 1.

[54]- جريدة العلم، العدد 3234، م.س، ص 6.

[55]- نفسه.

[56]- نفسه.

[57]- نفسه.

[58]- جريدة العلم، العدد 3234، م.س، ص 6.

[59]- نفسه.

[60]- نفسه.

[61]- عبد اللطيف جبرو، م.س، ص 163.

[62]- نفسه.

[63]- نفسه، ص 164.

[64]- عبد اللطيف جبرو، م.س، ص 165.

[65]- نفسه، ص 169-170.

[66]- نفسه، ص 170.

[67]- نفسه.

[68]- عبد اللطيف جبرو، م.س، ص 173.

[69]- نفسه.

[70]- نفسه، ص 174.

[71]- نفسه.

[72]- مجهول، محكمة العدل تستمع إلى المرافعة، جريدة العلم، العدد 3249، الجمعة 30 يناير 1959، ص 1.

[73]- جريدة العلم، العدد 3249، مرجع سابق، ص 8.

[74]- نفسه.

- The New York Times, 30 January 1959, p. 6.

[75]- جريدة العلم، العدد 3249، ص 8.

[76]- مجهول، محكمة العدل تحكم بالإعدام، جريدة العلم، العدد 3252، الأحد 1 فبراير 1959، ص 1.

[77]- نفسه، ص 1-8.

- 4 Moroccans doomed; 31 draw prison sentences for plot to revolt in 1957, The New York Times, 2 February 1959, p. 3.

راجع: عبد الصمد الزاكي، عدي وبيهي العامل المتمرد: دراسة في مسار النخب المغربية التقليدية من الحماية إلى الاستقلال، مطابع الرباط نت، الرباط، 2015، م س، ص 121-122.

[78]- عبد اللطيف جبرو، م.س، ص 193.

[79]- نفسه.

[80]- نفسه، ص 197.

[81]- نفسه، ص 200.

[82]- Addi Ou Bihi dies, The New York Times, 31 January 1961, p. 29.

[83]- خليدي محمد وخباش حميد، المحجوبي أحرضان أو الزايغ، منشورات أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999، ص 71.

[84]- مجهول، مات عدي وبيهي، جريدة العلم، الثلاثاء 31 يناير 1960، ص 4.

[85]- Louis Gravier, Addi ou Bihi est mort à A l'hôpital de Rabat, Le Monde, 1 février 1961.

[86]- عبد اللطيف جبرو، ص 200.

[87]- نفسه.

[88]- عبد الهادي بوطالب، نصف قرن من السياسة، حاور: حاتم البطيوي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001، ص 90-91.

[89]- عبد اللطيف جبرو، ص 202.

[90]- موريس بوتان، م.س، ص 79.

[91]- عبد اللطيف جبرو، ص 80.

[92]- حسن أوريد، م.س، ص 58.

[93]- عبد اللطيف جبرو، ص 159.